وزير النقل في لقاء موسع وشفاف مع قناة عدن المستقلة:

هناك قضيتان مهمتان أثرت على نشاط ميناء عدن

نطمح بالدخول في استثمارات حقيقية مشتركة مع التحالف العربي

عدن/ الأمناء/ خاص:

كشف معالي وزير النقل الدكتور عبدالسلام صالح حُميد، عن كثير من الأمور والقضايا والمواضيع التي شغلت الرأي العام خلال الفترة الماضية والمرتبطة بطبيعة عمل الوزارة ومختلف المؤسسات والهيئات التابعة لها والخاضعة لإشرافها.

وخلال لقاء اتسم بالوضوح والشفافية، للوزير د. عبدالسلام حُميد، أمس الأول، مع قناة عدن المستقلة، كشف الوزير عن أبرز الخطوات التي تم اتخاذها وحزمة الإجراءات التصحيحية والقرارات الوزارية والحكومية التي تم إصدارها بشأن إعادة ترتيب أوضاع العمل في الوزارة على النحو الأفضل.

كما كشف الوزير في اللقاء عن أسباب ارتفاع أسعار تذاكر الطيران والسفر للخارج والداخل، وأسباب عزوف العديد من شركات الطيران الأخرى غير اليمنية عن العمل ضمن خطوط الطيران عبر مختلف مطارات المناطق المحررة، بالإضافة لأسباب توجه الشركات الملاحية والسفن للموانئ المجاورة.

وقال الوزير حُميد: «لقد تسلمنا الوزارة وقد كانت مجرد مبنى لفيلا سكنية لا تليق بها كمبنى وزاري، وأول ما فكرنا فيه هو إيجاد مبنى حكومي يليق بوزارة النقل كوزارة استراتيجية.. ولهذا قمنا بإعادة ترميم وتأهيل مبنى مكتب وزارة النقل في عدن وتجهيزه بالتعاون والتنسيق مع مؤسسة موانئ خليج عدن".

وأضاف: «كما قمنا بعمل عدة إصلاحات جمعنا من خلالها كافة أعمال الوحدات والمؤسسات تحت إشراف الوزارة بعد أن كانت تعمل بشكل منفرد بعيداً عن سلطة الوزارة.. وأعدنا ترتيب وضع مكتب الوزارة في الرياض وحولناه لمكتب تنسيق بعد أن كان هو الآخر يعمل بشكل منفرد وبعيداً عن سلطة وزارة النقل».

وتابع: «عززنا كذلك وحدات ومؤسسات وشركات الوزارة وطعّمناها بالكفاءات القادرة على إدارة شئونها ومن داخلها.. إضافة لاتخاذنا حزمة من الإصلاحات في هيئة شئون النقل البري وغيرها من المؤسسات التابعة للوزارة».

وأوضح الوزير مدى تفاعله شخصياً مع أي مقترحات أو آراء تصل للوزارة سواء من قبل المواطن أو المجتمع والتوجيه بشأنها أولاً بأول.

كما توجه الوزير في سياق المقابلة بخالص الشكر والتقدير والعرفان لكل من دول التحالف ممثلة بالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية الشقيقتين على ما قدمتا من دعم ومساندة سواء للمطارات أو في مختلف المجالات الإنسانية والإغاثية.

ولفت الوزير لأسباب بطء تنفيذ كافة مشاريع ومرتبطة بعدة جهات ومتابعات وإجراءات، منوها بالقول: «ولهذا فإن الأمور تأخذ وقتاً أكبر لتنفيذها..».

وأشار الوزير حُميد إلى أن كافة مطارات المناطق المحررة اليوم تعتبر جاهزة بشكل كبير من الناحية الفنية والأمنية، مبشراً في ذات الوقت أبناء محافظة حضرموت بعزم الوزارة على بذل قصارى الجهود لفتح الرحلات الجوية من المحافظة إلى الخارج بهدف تخفيف معاناة المواطنين.

وتابع موضحاً: «إن مطار الغيضة جاهز لاستقبال كافة الرحلات؛ ولكن بالمقابل فإن الوزارة تعاني من مشكلة عدم وجود شركات طيران تغطي كافة الرحلات الجوية من وإلى مطارات المناطق المحررة».

وبخصوص شركة الخطوط الجوية اليمنية وأسباب ارتفاع أسعار تذاكر السفر، قال الوزير إن الشركة يوماً بعد آخر تعمل على تنمية وتعزيز أسطولها وتنمية أصولها، لافتاً وقرارات الوزارة بسبب عملها ضمن منظومة عمل متكاملة إلى ممارسة الوزارة بالمقابل ضغوطا كبيرة على الشركة لتخفيض أسعار تذاكر السفر للخارج مراعاة لظروف المواطنين المعيشية وبالذات منهم الراغبين في السفر إلى الخارج بغرض العلاج، ولكن بالمقابل أوضح بأن الشركة تواجه من جانبها أعباء كبيرة منها رواتب موظفيها وارتفاع أسعار التأمين في ظل عزوف عدد من شركات الطيران الأخرى عن العمل ضمن خطوط الطيران، مؤكداً أنه وفي حالة تمكن الدولة والحكومة من تخفيض وتثبيت أسعار الصرف فإن هذا سينعكس بدوره وبشكل إيجابي على أسعار تذاكر السفر التي ستنخفض للأقل.

وألمح الوزير لانتزاع الوزارة قراراً من مجلس الوزراء حمل رقم (53) لعام 2022م بشأن تحمل الحكومة، ممثلة بالبنك المركزي ووزارة المالية، وضع وديعة تأمينية في بنك لندن ستساهم بدورها في تخفيض الرسوم التأمينية في الموانئ اليمنية، منوهاً أيضاً بتشكيل لجنة وزارية مؤلفة من وزير النقل ووزير التخطيط ووزير المالية ومحافظ البنك المركزي ولجنة فنية أخرى لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بشأن تخفيض الرسوم التأمينية.

وبشأن الحركة الملاحية وأبرز الصعوبات التي تواجه عمل الوزارة في هذا الجانب، أوضح معالي وزير النقل إلى أن هناك قضيتان مهمتان أثرت على نشاط ميناء عدن وجعلت العديد من الخطوط الملاحية تتوجه لموانئ أخرى مجاورة، مشيراً لتمثل تلك القضيتين في قضية ارتفاع أسعار التامين، وقضية ضرورة نقل التفتيش من جدة إلى عدن.

وفي ختام اللقاء، أشار وزير النقل لرؤية الوزارة بأن لا تكون العلاقة بالإخوة في التحالف علاقة قائمة على طلب المساعدات فقط وإنما يجب أن تتعدى إلى السعي للدخول معهم باستثمارات حقيقية مشتركة، على أن يتم ذلك في إطار صياغة اتفاقيات استثمار منصفة وعادلة لا يكون فيها أي تنازلات لطرف ضد طرف وتكون أيضاً اتفاقيات مدروسة ومبنية على استشارات دولية.

إعلان إنزال المناقصة العامة رقم (26) لسنة 2022م، مشروع صيانة وإعادة تأهيل طريق عتق – العبر (المقطع الثالث) بطول 20كم – محافظة شبوة

تعلن وزارة الأشغال العامة والطرق - صندوق صيانة الطرق عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (26) لسنة 2022م، مشروع صيانة وإعادة تأهيل طريق عتق - العبر (المقطع الثالث) بطول 20كم - محافظة شبوة, بتمويل صندوق صيانة الطرق - وزارة الأشغال العامة والطرق.

على الراغبين المشاركة في هذه المناقصة من المقاولين الحاملين شهادة التسجيل والتصنيف من الدرجة الأولى، الثانية، الثالثة, التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي:
وزارة الأشغال العامة والطرق - صندوق صيانة الطرق - مدينة إنماء السكنية - أبو حربة الشارع الرئيسي عمارة رقم (CT379) أمام بنك الكريمي.
لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (50,000 ريال يمني)، أخر موعد لبيع الوثائق يوم الأربعاء الموافق: 07 /12 /2022م.
يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر وعليه أسم صاحب العمل وأسم المشروع ورقم المناقصة وأسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:
1 - ضمان بنكي بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ مقطوع يساوي من 2.4 إلى 2.9 % من قيمة العطاء صالح لمدة (120) يومًا من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع.
2 - صورة من شهادة التسجيل والتصنيف سارية المفعول.
3 - صورة من شهادة ضريبة المبيعات + البطاقة الضريبية سارية المفعول.
4 - صورة من البطاقة التأمينية + البطاقة الزكوية سارية المفعول.
5 - صورة من شهادة مزاولة المهنة.
آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة الحادية عشرة صباحًا من يوم الأثنين الموافق: 12/12 /2022م، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.
سيتم فتح المظاريف بمقر مبنى صندوق صيانة الطرق الموضح أعلاه ، بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.